جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثانية تاريخ عام
مقياس مصادر تاريخ الجزائر
الدكتور: عثمان زقب

الدرس السادس: الكتابات التاريخية الجزائرية.

تمهيد
أولا: الكتابات التاريخية الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي:
1)من الاحتلال الفرنسي إلى الحرب العالمية الأولى:
2) من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى استقلال الجزائر 1962:
ثانيا: الكتابات التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال:
1) الكتابات التاريخية الجزائرية من 1962 إلى 1988:
2) الكتابات التاريخية الجزائرية بعد 1988:
ثالثا: تحديات الكتابات التاريخية الجزائرية:
رابعا: مقترحات تطوير الكتابات التاريخية الجزائرية وترقيتها:
استنتاج:

تمهيد:

لم ترتبط الكتابة التاريخية الجزائرية بفترة الاحتلال الفرنسي فقط؛ حيث كان لكل فترات التاريخ في المغرب الأوسط كتّابه ومؤرخوه؛ الذين سعوا لتقديم صورة على أحداث عصرهم. مع ذلك شهدت الكتابات التاريخية الجزائرية خلال الاحتلال الفرنسي تحديات خاصّة، لما كانت تمثّله من أداة مواجهة ضدّ الكتابات التاريخية الفرنسية الاستعمارية التي سعت لمصادرة هوية وأصالة هذا الشعب العربي الأمازيغي المسلم؛ حتّى أنّ الكتابات التاريخية المبكرة مطلع القرن العشرين جاءت في معظمها ردّا على المدرسة التاريخية الاستعمارية.

وضمن هذا المجال يستشهد الدكتور محمد بن ساعو بكلام بول فاليري (Paul Valéry) في "أنّ التاريخ من اخطر العقاقير التي ابتكرتها كيمياء العقل، وتتأتّى خطورته من الدور الذي يلعبه في المسار الحضاري للشعوب رفعا ووضعا، لأنّ من يتحكّم في الماضي يتحكّم في المستقبل (..) من هنا تبرز أهمية الكتابة التاريخية التي تعدّ عملية متجددة تواكب المستجدات الحضارية، فان كانت الحقيقة التاريخية واحدة، فقراءتها قد تكون متعدّدة، علما أنّ إعادة القراءة لا تعني تزوير التاريخ بقدر ما هي انخراط واع في مسعى تفعيل التاريخ لخدمة أغراض الحاضر والتطلّع للمستقبل"[1].

أولا: الكتابات التاريخية الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي:

1)من الاحتلال الفرنسي إلى الحرب العالمية الأولى:

ما يميّز الكتابات الجزائرية الأولى خلال القرن التاسع عشر؛ وهي على قلّتها بالنظر لظروف الاحتلال وسياساته التدميرية، التي أثرت على مختلف الميادين وبالطبع كان التعليم والثقافة ومن ثمّ التأليف من بين الجوانب التي شملها التأثير الأكبر في السياسة الفرنسية؛ هو إحيائها للعهد العثماني إما حنينا وشوقا لتلك الحقبة أو رد فعل على الكتابات التاريخية الفرنسية المحسوبة على المدرسة الاستعمارية.

[1] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص 27.

فلقد ظهرت مع بداية الاحتلال بعض الكتابات من شاكلة " المرآة " لحمدان بن عثمان خوجة[1]، وكذلك " رحلة عبر الجبال إلى قسنطينة " لمحمد علي أفندي ابن حمدان خوجة والتي ترجمها مستشرق فرنسي إلى الفرنسية ثمّ لاحقا عرّبها الدكتور حميدة عميراوي[2].

تحدث الباحث صادق بن قادة ضمن إشارة لشخصية مسلم بن عبد القادر الوهراني على أنّ الصدفة قد وفّقته أن يعثر اثر أبحاثه "في محفوظات ولاية وهران على وثيقة كانت قد تكاد أن لا نعير لها أي اهتمام خاص لولا كانت تتعلق بشخصية وهرانية لامعة كانت تبدو أنها مغمورة بعض الشيء من طرف المهتمين بالتاريخ الوطني والثقافي منه خاصة. وهي في واقع الأمر كلها ثراء فكري، ألا وهي شخصية الأديب المؤرخ سي مسلم بن عبد القادر الوهراني"[3].

كما ذكر هذا الأخير أيضا معلومات بخصوص "كتيب يعود نشره إلى سنة 1858 وصاحبه الحاج احميدة بن قايد عمر مفتي وهران آنذاك وأحد أعيانها البارزين. والجدير بالملاحظة أن هذا الكتيب هو عبارة على مذكرة كان قد بعث بها إلى الأمير جيروم نابليون وزير الجزائر والمستعمرات يعرض له فيها الخلاف الذي كان قائما بينه وبين السلطات العسكرية لناحية وهران التي عاتبته عليه بشدة في قضية تركة كان قد أمر قاضي وهران أن يبث فيها من جديد بعد ما كان بث فيها من قبل من طرف قاضي معسكر في سنة (1833)"[4]. واسترسل لاحقا بقوله: "ويحسن بنا أن نشير إلى أن هذه التركة كانت تتعلق بوفاة سي مسلم بن عبد القادر، الشيء الذي أثار بالغ اهتمامنا إذ تعتبر هذه المذكرة بحق مصدرا تاريخيا أمينا وهاما من حيث المعلومات التي تميط اللثام على جوانب هامة من حياة مترجمنا"[5].

ومن بين المخطوطات المترجمة والمطبوعة ما أخرجه المستشرق أوتوكار دي شيليشتا في 1862 من كتاب " سقوط مدينة الجزائر برواية شاهد عيان "، لصاحبه الحاج أحمد أفندي المأذون من قبل مفتي الجزائر سابقا، والذي وجده المستشرق صدفة في اسطنبول، حيث نشر التقرير لأول مرة بالمجلة الآسيوية[6].

أشار الصحفي عبد الرزاق بوكبّة إلى اختتام معرض المخطوطات والكتب النادرة، في المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة وهو الأول من نوعه، منذ انتقال المكتبة إلى مقرها الجديد عام 1994 في منطقة الحامة. وقد "ولخصت العناوين المعروضة تاريخ الطباعة في الجزائر، ما بين 1842 أي عشر سنواتٍ بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى البلاد، و1961 سنة قبل خروجه، حيث عرفت المرحلة ظهور مطابع عديدة، بعضها أسسها مثقفون جزائريون، وأخرى أسسها فرنسيون، عملت جميعها على نشر كتب تتعلق بالتراث والتاريخ الجزائريين، خاصة ما تعلق بتاريخ الدويلات الإسلامية التي نشأت في المغرب الأوسط، مثل الدولة الزيانية، والدولة الرستمية، والدولة الحمادية". وواصل هذا الأخير تقريره بقوله أنّ "من هذه المطابع نجد المطبعة الثعالبية التي تأسست في الجزائر العاصمة عام 1896، والمطبعة الجزائرية الإسلامية في قسنطينة، ومطبعة ابن خلدون في تلمسان، ومطبعة السيد جوردان في البليدة، ومطبعة بيار فونتانا التي نشر فيها محمد بن أبي شنب أول دكتور في الجزائر، معظم بحوثه وتحقيقاته المتعلقة بالتراث واللسان الجزائريين"[7].

كما وصف كذلك سنة 1842 بأنّها شكّلت ميلاد العتبة الأولى للطباعة في الجزائر، "حيث نجد كتاب " فريدة منسية في دخول الترك بلد قسنطينة " لمحمد الصالح ابن العنتري، تناول فيه حيثيات دخول العثمانيين مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري، وتأسيسهم لحكم البايات، الذين كان آخرهم أحمد باي، أحد وجوه المقاومة الشعبية

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تعريب وتعليق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.

[2] علي أفندي بن حمدان خوجة الجزائري، وصف رحلة من الجزائر العاصمة إلى قسنطينة عبر الجبال، ترجمة وتقديم: حميدة عميراوي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

[3] صادق بن قادة، " الذاكرة المكتوبة والتاريخ: أضواء جديدة حول شخصية مسلم بن عبد القادر الوهراني أديب ومؤرخ بايات وهران (القرن 13 هـ/ 19م) "، **إنسانيات**، عدد 3، شتاء 1997، ص 35.

[4] **نفسه**، ص ص 35-36.

[5] **نفسه**، ص 36.

[6] محمد الهادي حسني، **الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة**، عالم الأفكار، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص51.

[7] عبد الرزاق بوكبة، **المرجع السابق** .

للغزو الفرنسي". وعرضت في هذا المعرض "نسخاً قديمة لعناوين نادرة مثل " تاريخ الدول الإسلامية بالمغرب " المطبوع في العام 1847"[1].

2) من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى استقلال الجزائر 1962:

في فترة مابين الحربين كان المجتمع الجزائري يعاني التمزّق، والذي كان من نتائج سياسة الاحتلال الفرنسي، بدأنا نلمح محاولة إعادة بنائه والتطلّع للمستقبل. وفي ظلّ هذه الظروف برز العمل الكبير لمبارك الميلي (1897-1945)، عمل اشتغل حول تاريخ المجتمع الجزائري. إن هذا العمل جاء ضمن يقظة وطنية تزامنت وبزوغ صحافة جزائرية باللّغتين العربية والفرنسية. ومما يمكن الإشارة إليه بخصوص هذا العمل الكبير لمبارك الميلي الذي نشر في 1928، مفاده أنّ المؤرخين الفرنسيين لم يعيروه اهتمامهم خلال الفترة (1930-1950)، مما يبرز حجم القطيعة الموجودة بين العالمين الجزائري والفرنسي في تلك الفترة[2].

تناول حسن رمعون في مقاله المعنون بـ "مؤرخون جزائريون من الحركة الوطنية" موضوعا بخصوص الكتابات التاريخية الجزائرية خلال الفترة المحصورة بين 1920 و1962، سواء تعلّق الأمر بأجيال مختلفة من المؤرخين المحترفين حسب وصفه وهم الأكاديميين أو غيرهم، والذين ناضلوا وسط منظمات الحركة الوطنية[3].

مع بداية القرن ظهر بعض المتعلّمين باللّغة العربية والفرنسية لتنشيط وإحياء ما تبقى من الذاكرة التاريخية للبلاد، من بينهم نجد محمد حفناوي (1852-1941) تلميذ الزاوية والذي ألف كتابه المعنون بـ " تاريخ الخلف في رجال السلف " سنتي 1905و1907. كما نشر سنة 1906 كتاب عبارة عن معجم بيبلوغرافي تناول خلاله الشخصيات البارزة في المغرب الأوسط والجزائر مابين القرنين 10 و19 الميلادي، وكذا عمّار بوليفة (1865-1931)، مدرّس سابق وأستاذ في كلية الآداب حيث اهتم في سنوات 1920 بالدراسات البربرية ومقاومة جرجرة في مواجهة العثمانيين. لكن لا يمكننا الحديث عن تاريخ وطني إلا نهاية سنوات 1920 عندما متعلّمين بالعربية والذي تغذوا بثقافة الإصلاح بدؤوا في مواجهة الإيديولوجية الكولونيالية[4].

عندما أصبح الخطاب التاريخي الاستعماري يشكّل تهديدا لمكونات الهويّة الوطنية الجزائرية من خلال ترويجه للكثير من المغالطات والتزييف، برزت أولى الكتابات الجزائرية كرد فعل عن المدرسة التاريخية الاستعمارية، وكانت أوائل هذه الأقلام خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ممثّلة أساسا في بعض رجال الحركة الإصلاحية مثل مبارك الميلي (1880-1945) والذي ألّف كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، حيث يعلّق عليه شيخ الجمعية عبد الحميد بن باديس بقوله أنّه: " أوّل كتاب صوّر الجزائر في لغة الضّاد صورة تامّة سوية "[5].

في مواجهة منتقديهم من مدرسة الجزائر سوف يبرز مبارك الميلي (1897-1945) تلميذ بن باديس المعرّب بأعماله حول تاريخ الجزائر والتي بدأها بكتابه الأول سنة 1928 حيث أبرز التاريخ الوطني من الفترة القديمة إلى الحديثة، والذي سبقه أحمد توفيق المدني (1889-1983) والذي عاش في بيئة تونسية وهو ما دفعه لكتابة تاريخ قرطاج سنة 1927، ثمّ لاحقا كتابه حول الجزائر سنة 1932[6]. حيث عالج خلاله فترات تاريخ الجزائر منذ العهد النوميدي والفينيقي إلى فترة الغزو الفرنسي. وألف أيضا كتب " المسلمون في صقلية وفي جنوب ايطاليا"، "جغرافية الجزائر لتلاميذ المدارس" سنة 1952، "هذه هي الجزائر" سنة 1956، "مذكرات الشيخ الزهار"، ولاحقا "حرب الثلاثمائة سنة بين الأسبان والجزائر"، "حياة كفاح"[7].

---

[1] **نفسه** .

[2] Stora Benjamin, **Op.cit**, p217.

[3] Hassan Remaoun, "Les historiens algériens issus du mouvement national", **Insaniyat** n° 25-26, juillet-décembre 2004, p 225.

[4] **Ibid**, p 229.

[5] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص ص 29-30.

[6] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 230.

[7] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص 30.

كما ألّف توفيق المدني بدوره كتابه المعنون بـ "تقويم المنصور" سنة 1925 وتناول خلاله تاريخ الفينيقيين وتاريخ الجزائر في العصر القديم وفي العهد العثماني، ثمّ مؤلفه " كتاب الجزائر" والذي أخرجه سنة 1931 حيث عالج خلاله فترات تاريخ الجزائر منذ العهد النوميدي والفينيقي إلى فترة الغزو الفرنسي. وألف أيضا كتب " المسلمون في صقلية وفي جنوب ايطاليا "، " جغرافية الجزائر لتلاميذ المدارس" سنة 1952، " هذه هي الجزائر" سنة 1956، " مذكرات الشيخ الزهار"، ولاحقا " حرب الثلاثمائة سنة بين الأسبان والجزائر"، "حياة كفاح"[1]. ثمّ عبد الرحمان الجيلالي المولود في الجزائر سنة 1908 وكتابه تاريخ الجزائر العام من أربعة أجزاء[2]، حيث نشر الجزأين الأولين منهما خلال سنتي 1954 و 1955، ليواصل انجازه إلى ستّة أجزاء لاحقا. كما أخرج " علي دبوز (1918-1981) " كتابه "اليقظة الجزائرية ". كما سبق أن ألف المؤرخ التونسي " عثمان الكعاك "(1903-1978) كتابا حول تاريخ الجزائر بعنوان " موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي " ونشره سنة 1925[3]. فكل هؤلاء الكتاب الثلاثة مروا بالزيتونة والتي كانت مرحله إجبارية بالنسبة للمتعلّمين بالعربية في تلك الحقبة[4].

لقد حاول هؤلاء حسب وصف الدكتور محمد بن ساعو "كتابة تاريخ شامل لكلّ الحقب من العصر القديم إلى غاية الفترة المعاصرة، مع محاولة ربط التاريخ الجزائري بالشرق الإسلامي ردّا على الإيديولوجية الاستعمارية التي اجتهدت في إيجاد مسببات الوجود الفرنسي، لكن ما يحسب على هذه الأعمال التاريخية هو عدم التزامها بمنهج البحث العلمي الأكاديمي واعتمادها على الأسلوب الأدبي، ورغم ذلك فهي لا تخلو من حقائق تاريخية مهمّة إلى جانب رسالتها التربوية وهدفها الوطني"[5].

كما يصف الباحث أحمد عبيد بزوغ هذه الكتابات التاريخية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى بقوله: "وعلى أكتاف رجال الإصلاح من قبيل مبارك الميلي وتوفيق المدني، إذ حاول هؤلاء كتابة تاريخ يشمل كل الحقب من العهد الفينيقي- البربري القديم إلى غاية الفترة المعاصرة، مع تفضيل الارتباط بالشرق الإسلامي والطابع المغربي-الإسلامي للجزائر، ردّا على الإيديولوجية الاستعمارية التي اجتهدت في إيجاد أسباب الوجود الفرنسي، بإبراز الفترة الرومانية مع خصائصها اللاتينية والمسيحية، على حساب الفترات البربرية-العربية والعثمانية "كعهود غابرة" (E.F. Gautier) من الفوضى والاستبداد والانحطاط"[6].

كتبت الإعلامية حورية صياد تقريرا عن محاضرة المؤرخ الجزائري محمد حربي، التي نشطها في 19 أفريل 2016 بالمركز الثقافي الفرنسي، والتي تحمل عنوان " كتابة التاريخ والذاكرة " ونظرا لأهميته ارتأيت أن أقتطف منه بعض الفقرات حيث أن ممّا قاله فيها "أن نشطاء جمعية العلماء المسلمين أمثال توفيق المدني ومبارك الميلي، من الأوائل الذين ساهموا في الكتابة عن التاريخ الجزائري، عملوا من خلالها على محاولة تجسيد فكرة وجود وطن جزائري وانتمائه إلى الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما اتضح في قوله "إن المؤلفات التاريخية التي تمت كتابتها أثناء الحقبة الاستعمارية تبرز انتماء الأمة إلى حضارة و هو ما يؤكد تمسكها بالذاكرة العربية الإسلامية"[7].

وبخصوص نفس هذه الأعمال، قال المؤرخ محمد حربي بأنّ << تلك المقاربة كانت تبحث عن الفعالية السياسية أكثر من المسائل العلمية التي ينبغي أن ترافق كتابة التاريخ، كما أوضح أن بروز هذا التيار من كتابة تاريخ الجزائر كان نتيجة "الرغبة السائدة في الثلاثينيات من القرن الماضي في التقليل من شأن المعمرين وإعادة الاعتبار للجزائريين". وذكر حربي أن هؤلاء المؤرخين حاولوا إبراز روعة الحضارة الإسلامية لمواجهة ترسيخ الحضارة الرومانية التي عمل المستعمر على إبرازها. وأوضح أيضا أنه كان يتم " تبرير الاستعمار على

---

[1] **نفسه**.

[2] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 230.

[3] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص 30.

[4] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 230.

[5] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص ص 30-31.

[6] أحمد عبيد، " التأريخ الجزائري: تقييم ونقد – حالة الجزائر العثمانية -، **إنسانيات**، عدد 47-48، جانفي-جوان 2010، ص 59.

[7] حورية صياد، **حربي يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في الكتابات التاريخية الجزائرية**، الموقع الالكتروني لجريدة الفجر http://www.al-fadjr.com/، الخميس 21 أفريل 2016 .

أنه تواصل للحضارة الرومانية لا سيما في رؤية المستعمر الاحتقارية لشعوب شمال إفريقيا لتوضيح لجوئه إلى العنف"[1].

ويوضح الأستاذ أحمد عبيد استمرار هذا التوجه "في سياق سياسة إعادة كتابة التاريخ الوطني التي تستهدف التنقيب على الآثار التاريخية الرامية إلى إثبات وجود دولة وأمّة جزائرية سابقة عن الاستعمار الفرنسي وذلك بهدف إضفاء الشرعية التاريخية على دولة الاستقلال، وكأنّ هذه الأخيرة ما هي إلاّ استرداد وامتداد للفترة العثمانية"[2].

وضمن هذا المنظور؛"برزت دراسات من طرف مؤرّخين جزائريين تجاوبوا مع هذه السّياسة، وقد تضمّنت دراستهم مفاهيم وأوصاف قلّما تتطابق مع المادة التاريخية، تكشف عن دوافع إيديولوجية تستبعد التقيّد بالأحكام العلمية والمفاهيم المطابقة للواقع التاريخي. لقد تضمّنت مثل هذه الدراسات رؤية حضارية تقوم على الاستجابة لوظيفتين في آن واحد، أولاهما: ثبوت وجود الدولة الجزائرية قبل الاستعمار، وثانيهما تبرير الوجود العثماني بالجزائر، وكأنّ هذا الوجود كان دينا علينا وفضلا لنا لما تحمّله العثمانيون في "إنقاذنا" بجهادهم البحري وبتصدّيهم للغزو الصّليبي المسيحي الأوربي بغرب البحر الأبيض المتوسط. وكان هؤلاء يربطون المجتمع الجزائري بالكيان العثماني من خلال القاسم الحضاري المشترك والمتمثّل في الإسلام >>[3].

لاحقا نجد أنّ متعلمين شباب يكتبون بالفرنسية والذين التحقوا بحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وناضلوا في جبهة التحرير الوطني، سيواصلون هذا العمل التاريخي الجزائري بداية من سنوات 1940 و 1950. سيلتحق بهم أيضا المنتحبين المتخرّجين من المدرسة الفرنسية والذين زاولوا دراسات ثانوية وعليا لتدعيم المعركة الأيديولوجية في مواجهة التأثير الكولونيالي[4].

نفس هذا التوجه أشار إليه الدكتور محمد بن ساعو حيث أنّ الاهتمام بالتاريخ الوطني لم يظل حسب قوله "حكرا على الإصلاحيين المعرّبين، حيث ظهر مؤرخون مارسوا النضال في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثمّ في جبهة التحرير الوطني، وكتبوا التاريخ الوطني باللّغة الفرنسية ابتداء من سنوات (1940-1950)، وهذا ما سمح بوصولها إلى شرائح واسعة من القرّاء الجزائريين باللّسان الفرنسي، وهي أيضا تعطي الانطباع بأنّها تحاول الانخراط في كتابة تاريخية أكثر جدية بطرح واقعي وموضوعي. ومن بين المؤرخين الوطنيين الذين كتبوا بالفرنسية نذكر: " مصطفى الأشرف" الذي كتب " الجزائر الأمّة والمجتمع، محمد الشريف ساحلي صاحب كتاب تحرير الجزائر (décoloniser l'histoire)، و محي الدين جندر. هؤلاء ناهضوا ضدّ تحريف التاريخ من قبل المدرسة الاستعمارية سواء قبل الاستقلال أو بعده"[5].

وضمن هذا المقام نجد أنّ أبو القاسم سعد الله والذي درس في الزاوية بتربية تقليدية ينتقد الجزائريين الفرانكفونيين بأنهم لا يعرفون تاريخ الجزائر لأنّ المناهج المدرسية التي تتلمذوا عليها تحمل دوما الجملة: "أجدادنا الغاليين..."[6]. إن هذا الطرح لا ينطبق في الواقع على كل المؤرخين الفرانكفونيين حيث نأخذ على سبيل المثال مصطفى الأشرف الذي رغم كتاباته بالفرنسية إلا أنّه كان مرتبطا بالحركة الوطنية[7].

وفي هذا الصدد؛ أكد المؤرخ محمد حربي "أن مؤلفات مصطفى الأشرف و محمد الشريف سالحي يمكن أن تعتبر محاولات إعادة تنظيم دون المساس بجوهر الرواية الوطنية"[8].

---

[1] **نفسه** .
[2] أحمد عبيد، **المرجع السابق**، ص 60.
[3] أحمد عبيد، **المرجع السابق**، ص 60.
[4] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 229.
[5] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص 31.
[6] Hassan Remaoun, **Op.cit**, pp (228-229).
[7] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 229.
[8] حورية صياد، **المرجع السابق** .

سوف يتأسس إذا التاريخ الوطني كردّ فعل على التأريخ الاستعماري، بالاستناد إلى إنتاج الخصم من أجل صياغة خطاب مضاد من أجل أن يكون قاعدة في المعركة الوطنية[1].

مؤرخين آخرون باللّغة الفرنسية كانوا من هذا الجيل حتّى وان نشروا كتاباتهم بعد الاستقلال، نذكر من بينهم مولود قايد المولود في 1916، والذي كان له العديد من الكتابات التي غطّت فترات طويلة، ومحفوظ قدّاش والذي تكوّن في فرقة الكشافة حيث اهتم هذا الأخير بالتاريخ القديم والوسيط مثلما هي الفترات الحديثة، غير أنّه عرف بكونه متخصّصا في تاريخ الحركة الوطنية.وكان هذا الأخير الوحيد من هذه المجموعة الذي مارس صفة أستاذ التاريخ في جامعة الجزائر. ومن هذه المجوعة أيضا يمكن الإشارة إلى المحامي محي الدين جندر والذي اندمج ضمن هذا التيار واهتم أيضا بالتاريخ الوطني[2]. جملة هذه الدّراسات انتهجت "إعادة كتابة" التاريخ الوطني ضمن حقلين متميّزين: "تفضيل الفترات الإسلامية (الوسيطة والعثمانية) من منظور حضاري، وكذا الفترة الاستعمارية في مختلف مظاهرها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية"[3].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ستسجل الجزائر حضورها من خلال أحداث 8 ماي 1945 والتي أثّرت بالأساس على سطيف والشرق الجزائري، حيث خلفت تراجيديا وحالة إحباط مشتركة وواسعة في المجتمع الجزائري، وبرزت انعكاساتها في مجالات عديدة بالخصوص في الكتابات الأدبية، إذ نجد كاتب ياسين مثلا يتحدّث عن القطيعة وكيف تمّ مواجهة الجزائريين بقوّة عمياء وانغلاق غير معقول للمجتمع الأوروبي[4].

ثانيا: الكتابات التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال:

1) الكتابات التاريخية الجزائرية من 1962 إلى 1988:

لقد طبعت الكتابة التاريخية في الجزائر بعد الاستقلال وخصوصا قبل تحولات 1988 بطبيعة خصوصية الدولة الناشئة والتي خرجت لتوّها من حقبة صراع مرير دام 132 سنة، وطبيعة نظام سياسي حكم البلاد بفلسفة ثورية تستند إلى ما يعرف بالشرعية التاريخية. ومنطقيا كان لزاما حسب هذا الأخير ربط الكتابة التاريخية الجزائرية بتوجهات النظام السياسي الجديد.

من الممكن تقبل فكرة عدم التعرض لما من شأنه إثارة المشاكل والقلاقل بعد الاستقلال من خلال التعرض مختلف المواضيع بما فيها التي تثير حساسية مفرطة في تلك الفترة، لكون كان ينظر إليها بمنظور الحفاظ على الاستقرار وتماسك الدولة المستقلة الناشئة، لكن المشكلة في استمرار هذه السياسة لفترة طويلة.

إن هذه المعادلة حسب رأيي غير واقعية أكاديميا، بأن جعلت الكتابة التاريخية الجزائرية في خدمة أيديولوجية معيّنة بحيث يجب يدور فلك كتابتها ضمن هذا المسار، الذي سعى إلى صنع هالة من القدسية لثورة التحرير، مما جعل الكتابة بموضوعية في حيثياتها من المحظورات وضمن شعار ممنوع اللّمس، وهذا للأسف ما أفرغ الكتابة التاريخية بعد الاستقلال من قيمتها العلمية ، حتّى أنّني أعتبر المستوى الذي كانت فيه الكتابة التاريخية الجزائرية خلال فترة الحركة الوطنية أرفع منها بعد الاستقلال لوجود عنصر أساسي في الكتابة هي الحرية على الرغم من مضايقات الاستعمار.

نفس هذا الطرح يبرزه أيضا الدكتور محمد بن ساعو حيث يرى بأنّ التأليف التاريخي في الجزائر بعد الاستقلال قد شهد "ركودا كبيرا، خاصة مع احتكار الدولة لعملية النشر، وعلى قلّة المنشورات فان الأعمال التاريخية خلال هذه الفترة لم تتعد 3% من مجموع الكتب الصادرة. وخضعت هذه الكتابات لتوجيهات أيديولوجية وميول سياسية، حيث تحوّل التاريخ إلى وسيلة إقناع سياسي ونضال إيديولوجي وتوجيه ثقافي، وهو ما جعل الإنتاج التاريخي قليلا مع محدودية تأثيره، فرغم ظهور كتابات تميزت بصبغتها النضالية النقدية، إلا أنّها لم تنسلخ عن العباءة الأيديولوجية كما هو الحال مع كتابات مصطفى الأشرف"[5].

---

[1] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 230.

[2] **Ibid**, p 231.

[3] أحمد عبيد، **المرجع السابق**، ص 60.

[4] Stora Benjamin, **Op.cit**, p218.

[5] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص31.

كما أشار بدوره الباحث حسن رمعون إلى مسألة تأثير السياسة في الواقع على التأريخ في الجزائر سواء كان ذلك قبل أو بعد 1988 من خلال سياسة الانضباط المفروضة من النظام السياسي على الكتابة التاريخية[1].

إنّ هذه الوضعية كان من شأنها التأثير على الإنتاج التاريخي خلال العقود الأولى بعد الاستقلال حتّى أنّه إلى غاية سنة 1987 "لم يتعدّ عدد الكتّاب في مجال التاريخ الستين (60)، وهو عدد جدّ قليل مقارنة بالعدد الإجمالي للساكنة، والذي وصل إلى 23 مليون نسمة، في حين لم يتجاوز عدد الأعمال التاريخية المنشورة خلال هذه الفترة 250 عنوانا (12 عنوان في القديم، 43 في الوسيط، 60 كتاب في الحديث، و 135 عنوان يغطّي الفترة الممتدّة بين 1830 و 1962"[2].

مع ذلك فرغم محاولات السلطة الجزائرية محاصرة الميدان التاريخي بعد الاستقلال، إلا أنّه برز في السنوات الأخيرة حسب المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا محاولات داخل الجامعات من خلال أعمال مؤرخين لكسر هذا الحصار في الكتابة التاريخية حول تاريخ الجزائر[3].

لقد عبّر الأستاذ أحمد عبيد على هذه المعادلة التي أريد لها التأسيس في الكتابة التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال رغم ما فيها من ايجابيات ومقارنتها بالمدرسة التاريخية الاستعمارية بقوله: << لقد تحمّل المؤرخون الوطنيون غداة الاستقلال واجب تملّك تاريخ بلدانهم، الذي طالما احتواه التّأريخ الاستعماري، وكان الوقت حينها وقت تصفية التاريخ من الاستعمار، وهذا بالذّات هو عنوان كتاب "محمد الشريف الساحلي" " Décoloniser l'histoire" فيما يتعلّق بإعادة كتابة تاريخ الجزائر"[4].

لم يخرج البحث التاريخي بدوره حسب الدكتور محمد بن ساعو في العهد العثماني في غالبيته من الأسلوب التبريري في الكثير من القضايا غير أنّ النقطتين البارزتين في هذا السجال كانت محاولة إثبات وجود دولة جزائرية في العهد العثماني من عدمه، وكذا محاولة تفسير الوجود العثماني في الجزائر[5] (دخول، غزو، تدخل، توسع...الخ).

أسماء تاريخية عديدة برزت بعد الاستقلال مارست عملها في أحضان جامعة الجزائر من بينهم محفوظ قدّاش، وأساتذة الوسيط رشيد بورويبة وعبد الحميد حاجيات أو المتخصّص في العثماني مولاي بلحميسي[6].

خلال حرب التحرير والسنوات الأولى للاستقلال سنلاحظ جيل جديد من المناضلين والذين ولدوا مابين 1920 وبداية 1940 والذين لاحقا شاركوا في إضراب الطلبة سنة 1956 ضمن اتحاد الطلبة الجزائريين وناضلوا في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وأحيانا ضمن أحضان حركة انتصار الحريات الديمقراطية. هؤلاء سوف يستأنفون تعليمهم في الخارج أو بالجزائر، والبعض منهم تكوّن في التاريخ من اجل مواصلة مسيرته الجامعية في الانضباط ضمن توجهاته. وضمن هذه المجموعة يجب التفريق بين من كان تكوينهم باللغة العربية من خلال المرور بتونس عادة، والقاهرة وعواصم شرقية أخرى ، وبين من درسوا في الجزائر وواصلوا تعليمهم في فرنسا[7].

ضمن الفئة الأولى يمكن أن نذكر يحي بوعزيز و سالم منور والذين درّسا في جامعة وهران، حيث اهتم الأول بالمقاومات خلال القرن 19 والتيارات الأيديولوجية للحركة الوطنية. أما الثاني فاهتم بالكتابة عن الأمير عبد القادر. وضمن هذه المجموعة يمكن الإشارة أيضا إلى إبراهيم فرحات أستاذ التاريخ الوسيط والذي درس في وهران وقسنطينة. بالإضافة إلى محمد العربي الزبيري وأبو القاسم سعد الله وجمال قنان والذين درّسوا في

---

[1] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 235.

[2] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص 32.

[3] Stora Benjamin, **Op.cit**, p219.

[4] أحمد عبيد، **المرجع السابق**، ص 58.

[5] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص 28.

[6] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 231.

[7] **Ibid**, p 232.

جامعة الجزائر، حيث اهتمّ الأول بالمقاومة الاستعمارية في الجنوب الجزائري، في حين اهتمّ سعد الله بمجموعة كبيرة من الكتابات حول تاريخ الجزائر الثقافي وحول الحركة الوطنية، في حين كتب جمال قنان عن المغرب المعاصر في العلاقات الدولية، ناهيك عن المؤرخ ناصر الدين سعيدوني المختص في العثماني[1].

أما بالنسبة للّذين عملوا باللغة الفرنسية، يمكن أن نذكر بعض قدامى جنود وضباط جيش التحرير والذين ولدوا بشكل عام سنوات 1935 و1940 مثل محمد تقيّة والذي اهتم بحرب الجزائر، عبد الرحيم طالب بن ذياب والذي كتب عن المؤتمر الإسلامي الجزائري والحركة النقابية، رضوان عيناد ثابت والذي كتب عن حوادث 8 ماي 1945، محمد حربي المولود في 1933، والذي كان مناضلا سابق في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفدرالية جبهة التحرير في فرنسا، ثمّ إطارا في الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث درّس في فرنسا وأنتج مجموعة كبيرة من الكتب عن الحركة الوطنية، وكذا الباحث لمنور مرّوش[2].

يمكن أن نذكر ضمن هذا المجال أيضا بعض الكتاب في التاريخ الذين لم يكن اختصاصهم ولكن كانوا جامعيين كانت لهم كتابات تاريخية مثل الوزير السابق سليمان الشيخ، مولود قنطاري والذي كان متخصّصا في القانون، جيلالي صاري جغرافي ومؤرخ والذي اهتم بدراسة المجتمع الجزائري قبل الاحتلال والاستعمار في القرن 19، زاهر حدادن المتخصّص في الصحافة، ومحفوظ بن عون المتخصّص في الأنثروبولوجيا حيث مرّ بالجامعات الأمريكية. إن هذه القائمة المتعلقة بالجيل الأخيرة للمؤرخين من الحركة الوطنية لا يمكن بالطبع آن تكون شاملة[3].

حسب ما يقوله "هاردي" فان " الحرب موضوع مهم للمؤرخين"، ركّزت معظم الدراسات التاريخية في الجزائر على الثورة التحريرية[4]، مثلما نلاحظها خلال القرن التاسع عشر قد ركّزت على المقاومات الشعبية وشراسة الصراع مع المحتل الفرنسي.

ليس من المعقول حصر تاريخنا في ثورة أو حرب مهما كانت أهميتها، لأنّ في ذلك نوعا من الإلغاء لتاريخنا الطويل وبذلك نكون قد كرّسنا الكتابات الانتقائية التي ننتقد المدرسة التاريخية الاستعمارية عليها[5].

يرى الباحث حسن رمعون بأنّ مسألة التاريخ الوطني في الجزائر ترتبط "ارتباطا وثيقا بالحركة الوطنية في تطوراتها بين السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى وسنوات حرب التحرير (1954 – 1962) كما ترتبط بالممارسات المؤسساتية للدولة الوطنية التي برزت مع الاستقلال. إنّ هذا التدريس مطبوع بعدة خصوصيات سوف نتوقف عند اثنين منها: طابع حرب التحرير المهيمن و الميل إلى طمس دور الأشخاص المصاحب لها"[6].

كما يواصل حديثه في إبراز تأثير حرب التحرير ومقاومة المحتل الفرنسي في قوله بأنّه كتب "في عدة مناسبات حول المكانة المخصصة لحرب التحرير في برامج وكتب تدريس التاريخ وتأكدنا إذن من صحة طرح محمد حربي والتمثل في أسطورة "اللوح المصقول" بالنسبة إلى كل النشاط السياسي السابق لفاتح نوفمبر 1954. تطغى حرب التحرير على كلّ ما يتعلق بالجزائر فهي حقيقة بمثابة الحدث المؤسس للدولة / الأمة "[7].

وضمن هذه المعادلة الكرونولوجية نجد أنّ ثورة نوفمبر 1954 تمثّل "نهاية حتمية لهذا التحرك الجماعي وأعلى شكل لها، لأنها آلت إلى الانتصار النهائي. أما أشكال النضّال السلمية فمهمّشة تهميشا، كما لا تعتبر سوى مناسبة عابرة"[8].

---

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid**, p 233.
[3] **Ibid.**
[4] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص 28.
[5] **نفسه**، ص ص 28-29.
[6] حسن رمعون، " التاريخ الوطني والممارسات السياسية والإنتمائية (الهوياتية) "، **إنسانيات**، عدد 3، 1997، ص 21.
[7] **نفسه.**
[8] **نفسه**، ص 22.

إن هذا التداخل السياسي في تصوّر تاريخ الجزائر المعاصر حسب الباحث حسن رمعون "كما نستخلصه من قراءة الكتب الرسمية بديهي، في الواقع، إن كل المجموعات التي تعاقبت على الحكم قد استمدت شرعيتها من حرب التحرير مع وقف الإرث عليها دون غيرها"[1].

ومما حاول الباحث حسن رمعون إبرازه في توجهات النظام السياسي في تدخله بشكل الكتابة التاريخية ومنشؤها هو "تغييب الصراعات التي وقعت خلال الثورة التحريرية من الأبحاث التاريخية، لإضفاء نوع من القداسة على الثورة، ذلك أن النظام يحاول استمداد شرعيته من القداسة التاريخية للثورة"[2].

إن فكرة الصراع ليست مستهجنة في الواقع بل ومن طبيعة البشر الاختلاف "وأكبر من طبيعي في الحياة السياسية، وينطبق هذا على حالة مواجهة مجتمع ما أو أمة لعدو خارجي مثلما هو الأمر لكل من جبهة وجيش التحرير الوطنيين في مواجهتهما للاستعمار الفرنسي مابين 1954 و1962. وكان من المفروض أن تحظى الصراعات داخل الثورة الجزائرية باهتمام كبير من قبل المؤرخين عامة والجزائريين منهم خاصة، لأن ذلك كفيل بفهم الحركية الفكرية والسياسية والعسكرية داخل الثورة ذاتها، ولأن على المؤرخ أن ينظر إلى الأحداث التاريخية كحركية وديناميكية تتقدم إلى الأمام بفعل صراعات رئيسية و ثانوية"[3].

يرى الباحث حسن رمعون بأنّه من خلال تتبعنا للخطاب التاريخي الجزائري نلاحظ بخصوص "الصراعات داخل الثورة الجزائرية ظاهرتين وهما وجود مرحلتين من ناحية تناولها، وهي مرحلة ما قبل1988 أين نجد غيابا تاما لهذه المواضيع، أما بعدها فقد بدأت بوادر تحطيم الطابوهات حول هذه الصراعات. لكن هذا يجرنا إلى الملاحظة الثانية والمتمثلة في أن الملاحظة الأولى لا تنطبق إلا على كتابات المقيمين في الجزائر أو المقيمين في الخارج الغير معارضين للنظام"[4].

فلم يجرؤ أي مؤرخ جزائري أو صاحب مذكرات قبل 1988 حسب الدكتور رابح لونيسي "على الاقتراب من موضوع الصراعات داخل الثورة الجزائرية باستثناء محمد حربي الذي تسلح بشجاعة كبيرة، فأختار موضوع أطروحته لدكتوراه الدولة حول تاريخ جبهة التحرير الوطني في نهاية السبعينيات بعنوان " جبهة التحرير الوطني بين السراب و الواقع-1945-1962"، حيث تطرق إلى مختلف الصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية، وكان هدفه من ذلك نزع القداسة عن الثورة"[5].

وضمن الحديث عن كتابات محمد حربي يجب التذكير بأن هذا الأخير وقد أعتمد في هذا على مصدرين أساسيين هما: "الأرشيف الذي تحصل على أغلبه من خلال مناصبه التي شغلها أثناء الثورة أو من خلال علاقاته بالكثير من صناع أحداث هذه الثورة، بالإضافة إلى الشهادات التي استقاها من بعض هؤلاء الرجال، فأعطى ذلك قيمة علمية ومصداقية كبيرة لهذا العمل وأعماله الأخرى، فكان ذلك سببا كافيا لجعل النظام الجزائري أكثر حرصا على منع تداول كتب المؤرخ محمد حربي في الجزائر في الفترة ما قبل 1988"[6].

وضمن هذا الجوّ المشحون من تقييد حرية الكتابة التاريخية في الجزائر خاصّة قبل 1988 يتساءل الدكتور أبو القاسم سعد الله عن مناخ الكتابة التاريخية في بلادنا بقوله: "..وأمام ظواهر الخوف من التاريخ والتشرذم الثقافي وتحطيم الأبطال والرموز، وأمام غياب المركزية الواعية الموجّهة وفقدان الحرية الفكرية وغياب الحوافز، كيف نتصور أن يولد المؤرخ ويمارس نشاطه وتجديده لتاريخ شعبه؟"[7].

---

[1] **نفسه**، ص 24.
[2] محمد بن ساعو، **المرجع السابق** ، ص 35.
[3] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص 27 .
[4] **نفسه**، ص 34 .
[5] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص ص 34-35 .
[6] **نفسه**، ص 35 .
[7] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص 35.

لقد قدّم التاريخ الوطني بعد الاستقلال حسب الدكتور محمد بن ساعو "بصبغة احتفالية، حيث حاولت السلطة توجيه الكتابة التاريخية لخدمة توجهاتها، وقامت بمحاصرة الكتابات التي تتعارض مع سياستها (..) فعلى سبيل المثال فقط، قامت السلطات بمصادرة آلاف النسخ من أسبوعية "أخبار الجزائ" عدد يوم 8 يوليو 1985 الذي خصّص للمنظمة الخاصّة O.S، بسبب ورود أسماء تاريخية تحولت للمعارضة منهم: حسين آيت أحمد (1926-2015)، ومحمد بوضياف (1919-1992)". كما لم تكن الحقيقة التاريخية حسب هذا الأخير "ضمن اهتمامات السلطة، بقدر ما كان يهمّها بسط هيمنتها على كلّ مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، هذه النظرة الشمولية جعلت الكثير من الشخصيات التاريخية التي كان لها دور بارز في ثورة التحرير على الهامش، مستهدفة بسبب مواقفها السياسية"[1].

2) الكتابات التاريخية الجزائرية بعد 1988:

كان للتغيرات التي عرفتها البلاد منذ أكتوبر 1988 مع زوال نظام الحزب الواحد دورا هاما في تغيير المشهد بشكل كبير، حتّى أن الأعمال الجامعية والكتابات المختلفة بما في ذلك الشهادات المنجزة في الخارج أصبحت متاحة لدى الطلبة والباحثين والقراء[2].

وعلى خلفية التعددية السياسية والانفتاح الذي شهدته البلاد بدأ التغيير"حيث عرفت الجزائر انتعاشا في مجال النشر، خاصّة بظهور كوكبة من الكتّاب الذين وجدوا الدعم من طرف بعض الجمعيات الثقافية التي تؤمن بالرسالة الحضارية للكتاب، إضافة إلى تنظيم بعض صالونات ومعارض وفضاءات الكتاب، وشكلت سنة 2008 منعرجا مهمّا في تاريخ النشر بالجزائر، حيث كانت تظاهرة " الجزائر عاصمة الثقافة العربية " فرصة للناشرين والكتّاب الجزائريين الذين احتضنتهم وزارة الثقافة، فتمّ نشر أكثر من 1200 عنوان في مختلف التخصّصات ومنها التاريخ"[3].

ويرى الدكتور رابح لونيسي على أنّ من نتائج الانفتاح السياسي عام1988 هو بداية ظهور بعض الشهادات حول الثورة وبعض أحداثها المؤلمة، أصبحنا بذلك نفهم حسب هذا الأخير "فعلا لماذا كانت تلك الهستيريا ضد بعض كتابات الفرنسيين سواء كانوا مؤرخين أو صحفيين كتبوا أثناء الثورة أو بعدها، وقد تبين لنا أن هذه الكتابات -بغض النظر عن أهدافها- كانت أقرب إلى الحقيقة من كل الكتابات التي سمح لها النظام بالظهور في الجزائر، ونعتقد أن الذين يهاجمون ليلا ونهارا ما يسمونه بالمؤرخ الاستعماري كانوا في حقيقة الأمر يسعون إلى تغطية الحقائق التاريخية التي كانت ترد في كتابة هذا المؤرخ.."[4].

وفي إطار تقييمه لهذه العمال التاريخية والشهادات بعد 1988 ذكر الدكتور رابح لونيسي أنّ "العديد من الكتب و الشهادات و المذكرات التي بدأت تظهر بقوة بعد عام1988 إلى الكثير من القضايا التي كانت تعتبر طابوهات من قبل، لكن رغم ذلك فلم تأخذ الصراعات داخل الثورة حيزا كبيرا في هذه المذكرات والكتابات، ولعل ذلك يعود إلى نفسية الجزائري الذي لازال يرى في الصراع فتنة أو يمكن أن يعود إلى عدم تحرر رجالات الثورة من الكتمان و السرية التي تربوا عليها سواء داخل الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية أو في الثورة. هذا ما نلاحظه مثلا في مذكرات لخضر بن طوبال التي لم تر النور بعد، أو مذكرات علي كافي بشكل نسبي"[5].

ثالثا: تحديات الكتابات التاريخية الجزائرية:

لقد تميزت مسيرة الكتابة التاريخية حول الجزائر حسب الدكتور محمد بن ساعو "بالكثير من العثرات والمحاولات الجادّة في الوقت ذاته. ففيما يتعلّق بتاريخ الجزائر خلال العهد الاستعماري، أراد المؤرخ الجزائري

---

[1] **نفسه**، ص ص 34-35.

[2] Hassan Remaoun, **Op.cit**, p 236.

[3] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص 32.

[4] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص ص 36-37 .

[5] **نفسه**، ص 37.

تنقيته من القراءة الكولونيالية الموجّهة، لكنّه وجد نفسه مكبّلا بشباك التاريخ الرّسمي الذي يسعى لأدلجته التاريخ وتجنيده لخدمة الأجندة السياسية وتوجهات السلطة، فلم ينجز مهمته على الوجه المطلوب"[1] .

أما بخصوص مسألة الأرشيف سواء كان جزائريا أو فرنسيا مكتوبا أو شفويا، فليس من باب المغالاة أن نعتبر مسألة الأرشيف من أكبر العقبات التي تواجه كتابة تاريخ الجزائر (..) جزء مهم من هذا الأرشيف الذي لم تمر عليه الفترة القانونية غير متاح للباحثين. وحتّى الأرشيف الموجود في الجزائر لدى دوائر رسمية وأشخاص كانوا فاعلين في الثورة يبقى بعيدا عن تناولهم"[2]. كما يجب أن نقر بالصعوبات والعراقيل البيروقراطية التي يلاقيها الباحثون عندنا في الجزائر خلال توجههم لمراكز الأرشيف الوطنية مقابل التسهيلات الكبيرة التي يجدونها في مراكز الأرشيف الفرنسية، خاصة أرشيف ما وراء البحار باكس أون بروفانس[3].

استنتاج:

مرّت الكتابات التاريخية في بلادنا بمسارات وتجارب خلال فترة الاحتلال الفرنسي وبعد الاستقلال، وإذا كانت ظروف الاستعمار كان لها دورا بارزا في توجيهها مما جعلها عبارة عن ردود أفعال عن المدرسة الاستعمارية، فانّ توجهات النظام الجزائري بعد الاستقلال يتحمل جزء من المسؤولية في توجيه الكتابة التاريخية في بلادنا لفترة من الزمن إلى غاية 1988، مما جعلها تفتقر إلى الموضوعية والمناخ الحر الذي يجب أن يتوفر للباحث للقيام بأعماله بما في ذلك الحرية والسهولة في الحصول على المصادر والاطلاع عليها.

مع ذلك حسب اعتقادي كان لهذه التجربة نجاحاتها وعثراتها؛ سواء التي تلازمت وفترة الاحتلال أو بعده، وما على الباحثين الجزائريين حاليا سوى الاستفادة من المناخ الملائم نسبيا للكتابة التاريخية العلمية الموضوعية، بعيدا عن التمجيد والحماسة والخطاب الانفعالي الذي لن يقدّم التطور للكتابة التاريخية بما يخدم تراثنا وأمّتنا.

---

[1] محمد بن ساعو، **المرجع السابق**، ص 27.

[2] **نفسه**، ص 33.

[3] **نفسه**.